

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Shorouq
DATE:	9-March-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	280,000
TITLE :	Drug price increases decision to be postponed indefinitely
PAGE:	Front Page
ARTICLE TYPE:	MoH News
REPORTER:	Asmaa Sorour

PRESS CLIPPING SHEET

تأجيل قرار رفع أسعار الدواء

«لأجل غير مسمى»

■ مصادر: وزير الصحة خشي من اتهامه بزيادة العبء على المريض قبل عرض برنامج الحكومة على البرلمان

كتبت - أسماء سرور:

قال مصدر مطلع في وزارة الصحة إن الوزير د. أحمد عماد الدين أرجأ قرار رفع أسعار بعض الأدوية لأجل غير مسمى خوفاً من اتهامه بزيادة العبء على المريض في هذه الفترة، خاصة مع اقتراب عرض برنامج الحكومة على مجلس النواب.

وأوضح المصدر في تصريحات له «الشروق» أن الوزير عقد عدة اجتماعات مع مسئولى شركات أدوية للوصول إلى صيغة اتقاقية بشأن القرار وتعهده بإصداره، إلا أن الأمر توقف بسبب البعد الاجتماعي، مشيراً إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي تتراجع فيها الحكومة عن زيادة أسعار الأدوية، فمنذ ثورة ٢٥ يناير حتى الآن لا تجد الشركات من ٩ وزراء صحة سوى الوعود.

ولفت المصدر إلى أن عماد الدين وافق على بعض الطلبات الفردية المقدمة من شركات لرفع سعر ٥٤ صنفاً، كإجراء لمواجهة نقص الدواء في الصيدليات الذي وصل إلى ١٠٠٠ اسم تجارى.

وطالب رئيس غرفة صناعة الدواء، د. أحمد العزبي، بإعادة النظر في سياسة تسعير الدواء، مضيفاً أن مصر من أقل دول العالم في أسعار الدواء، وأن قرار رفع أسعار ٥٤ صنفاً خطوة لمساعدة الشركات الخاسرة، لافتاً إلى أن هذه الزيادة جاءت بناء على

دراسات مسببة إلى وزارة الصحة، بعد زيادة سعر الدولار والمواد الخام، خاصة أن الشركات تعتمد على استيراد ٩٥٪ من المواد المستخدمة في الصناعة.

وشدد العزبي، في تصريحات له «الشروق» على أن قطاع الدواء يحتاج إلى قرار وزارى برفع الأصناف، لأن جميع المصانع العاملة في مصر والتي يبلغ عددها ١٢٠ مصنعا لديها أصناف خاسرة، وذلك سبب رئيسى وراء نقصها في السوق، حسب قوله، مطالباً بتجريك أسعار الأدوية الأقل من ٢٠ جنيهاً بنسبة ٢٠٪ بحد أدنى ٢ جنيه، مضيفاً أن ذلك سيساهم في ضبط السوق بنسبة ٥٠٪. وأضاف رئيس غرفة صناعة الدواء أن رفع أسعار الدواء الرخيص في صالح الشركات والمريض نفسه، بما يضمن توافره حتى لا يلجأ إلى الأدوية المستوردة التي تكلفه أضعاف سعر الدواء المصرى، موضحاً أن وزارة الصحة حددت النواقص بأنها الأصناف التي لا يتوافر لها بديل أو مثيل وعددها من ١٢٠ إلى ١٥٠ صنفاً، بينما

وفقاً للصيادلة والأطباء والمرضى فإن النواقص هي كل اسم تجارى غير متوافر، وبذلك قد يرتفع العدد إلى ٩٠٠ صنف. كانت وزارة الصحة أعلنت الأسبوع الماضى زيادة أسعار ٥٤ صنفاً دوائياً، بشرط العمل بهذه التسعيرة على المنشآت التى سوف يتم إنتاجها أو استيرادها، وهو ما رفضته النقابة العامة للصيادلة.



أحمد عماد الدين



PRESS CLIPPING SHEET